

مهمة ٤ لمقرر مهارات بحثية ١

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي
تحت إشراف د/ مرفت محمد

مهمة ٤



مهارات بحثية ١

مهمة ٤

محاضرة

04

المهمة المطلوبة



في ضوء دراستك لمشكلة البحث، اعرض لمشكلة البحث
بأحد البحوث العلمية، موضحا وفق أي الطرق تمت
صياغتها.

مشكلة البحث:

لا تخرج المسؤولية المدنية في عمليات البورصة عن نطاق القواعد العامة، فمقتضيات قانون الالتزامات والعقود لا تزال حاضرة بثقلها فيما يتعلق بمجال البورصة وأنشطتها المختلفة، حيث تعد مرجعا تقليديا راسخا تقوم عليه المسؤولية المدنية للفاعلين في عمليات البورصة بشكل عام، فهذا القانون الأصيل والعتيق الذي لم تستطع القوانين الخاصة للمسؤولية المدنية إزاحته كليا، يشكل الإطار العام والشريعة العامة التي تتضمن أسسا صلبة للمسؤولية المدنية يصعب هدمها.

غير أن الحضور القوي لقانون الالتزامات والعقود لم يجرّد القواعد القانونية المنظمة لعمليات البورصة من خصوصياتها، فهي تعرف تطبيق قواعد خاصة غير مألوفة في القانون المدني، حيث إن نظام التعاقد المطبق على بيع وشراء الأدوات المالية المسعرة في بورصة القيم أتى بقواعد جديدة قلبت كل المؤسسات التقليدية المعروفة في نظرية العقد، فأصبح لمبدأ حرية الإرادة مفهوم جديد في عمليات البورصة، وأصبح تدخل الغير الوسيط في إتمام العملية التعاقدية أمرا لا بد منه، تحت تأثير اعتبارات أهمها: حماية الادخار الموظف في الأدوات المالية، وحدة الأسعار وشفافية السوق

وما يميز عمليات البورصة أكثر هو تدخل المشرع لتنظيم العلاقة بين العملاء ومهنيي السوق بموجب عقود خاصة، كما هو الحال بالنسبة لعقود الوساطة المالية وعقود تدبير محافظ الأدوات المالية التي تتضمن مزيجا من البنود الاتفاقية القائمة على إرادة الأطراف، والبنود الإلزامية التي فرضتها إرادة المشرع وفلسفته في تنظيم مثل هذه الاتفاقات، فهذه البنود ترسم بدقة نطاق التزام طرفي العقد مما يسمح بترتيب الآثار القانونية اللازمة في مواجهة كل طرف يعمد إلى خرق التزامه الذي ارتضى تحمله عند إبرام العقد.

من جهة أخرى، تبقى الغاية الأساسية من تدخل المستثمر في السوق عبر وسيطه المالي هي حصوله على أدوات مالية تصدرها جهات معينة (المصدرون)، ويترتب عن عملية الإصدار هذه التزامات محددة على عاتق المصدر ذات صلة بنشر المعلومات والوثائق المتعلقة بوضعيته المالية والاقتصادية أثناء دعوة الجمهور للاكتتاب وطوال الفترة التي تظل فيها سندات مسعرة في البورصة، هذه المعلومات يمكن أن تكون مصدرا للمسؤولية وللمنازعات إذا لم تكن محددة ودقيقة وصادقة.

نحن إذن أمام قانونين مختلفين من حيث الخصوصية والفلسفة التي يقومان عليها: قانون الالتزامات والعقود الصادر في بداية القرن العشرين (١٢ أغسطس ١٩١٣) والذي يعرف هيمنة مبدأ سلطان الإرادة، وطغيان النزعة الفردانية على غرار القانون المدني الفرنسي، وذلك بوجود أحكام تستهدف عددا محدودا من الأطراف.

وقانون الأسواق المالية حديث النشأة والذي لم يعرف ولادته الحقيقية بالمغرب سوى في بداية التسعينيات من القرن الماضي وبالضبط بعد صدور الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق ببورصة القيم لسنة ١٩٩٣. هذا القانون يعرف تراجع الحرية التعاقدية للمستثمرين (إجبارية الاستعانة بوسيط معتمد لإجراء عمليات في البورصة)، وهيمنة النزعة الجماعية (تعدد المتدخلين في عمليات البورصة: وسطاء، مستثمرين، شركات مصدرة، هيئات رقابية؛ عمليات بيع وشراء لآلاف السندات من طرف عدد كبير من المستثمرين واحتمالية حدوث أضرار جماعية لهؤلاء خاصة عند نشر الشركات المسعرة لمعلومات خاطئة...).

نتيجة لما سبق، تبقى أحكام المسؤولية المدنية الواردة في ق.ل.ع غير كافية من أجل الإحاطة بجميع الإشكالات القانونية التي تطرح في هذا الجانب. لهذا تبرز الإشكالية المحورية لهذه الدراسة من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

— ما هي خصوصيات نظام المسؤولية المدنية في عمليات البورصة على ضوء القواعد العامة؟

مقدمة:

مشكلة البحث التي تم طرحها تمت صياغتها وفق الطريقة الاستفهامية، حيث جاءت في شكل سؤال واضح يهدف إلى تحديد نطاق وخصوصيات المسؤولية المدنية في عمليات البورصة مقارنة بالقواعد العامة.

أولاً تحليل الصياغة:

١. الطريقة الاستفهامية:

- تتمثل في طرح سؤال يحدد جوهر المشكلة القانونية التي يسعى البحث إلى معالجتها.
- والسؤال هنا "ما هي خصوصيات نظام المسؤولية المدنية في عمليات البورصة على ضوء القواعد العامة" يعكس محاولة استكشاف مدى كفاية القواعد العامة في تنظيم هذا النوع من المسؤولية.

٢. خصائص هذه الصياغة:

- تتيح المجال للتحليل والمقارنة بين المسؤولية المدنية في عمليات البورصة والقواعد العامة.
- تبرز الإشكالية بشكل واضح، مما يسهل تقسيم البحث إلى محاور للإجابة على هذا التساؤل.
- تعكس وجود فرضية ضمنية مفادها أن هناك خصوصيات في عمليات البورصة تجعل القواعد العامة غير كافية وحدها لتنظيم المسؤولية المدنية.

ثانياً البدائل المحتملة للصياغة:

بصيغة خبرية: "يتميز نظام المسؤولية المدنية في عمليات البورصة بخصوصيات تجعله مختلفاً عن القواعد العامة، مما يستدعي دراسة أوجه التمايز والتكامل بينهما."

بصيغة فرضية: "تتطوي المسؤولية المدنية في عمليات البورصة على خصوصيات قد تحد من تطبيق القواعد العامة عليها بشكل كامل، مما يستدعي البحث في مدى الحاجة إلى قواعد خاصة."

خاتمة:

الصيغة الاستفهامية التي تم اختيارها هي الأكثر وضوحاً في تحديد مجال البحث وفتح المجال للمناقشة والتحليل.



Thank You